المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الرباط في: 22/09/2025

سؤال كتابي رقم: 8091

إلى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: وضعية مؤسسة التعاون الوطني والنظام الأساسي للموظفين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة ،

لقد مرت ثلاث سنوات على الشروع في التفاوض مع النقابات الممثلة داخل مؤسسة التعاون الوطني بخصوص إخراج نظام أساسي جديد لموظفي المؤسسة، لكن إلى حدود اليوم لم يخرج هذا النظام لأساسي إلى حيز الوجود، ولا ندري بالتالي الأسباب الكامنة وراء هذا التماطل والتسويف الذي أضر بمصالح وحقوق موظفات وموظفي التعاون الوطني، هذه الفئة التي قدمت وتقدم تضحيات جسيمة للنهوض بالعمل الاجتماعي وتحملت بالتالي الكثير من الأعباء الجسيمة في مواجهة مختلف الظواهر والآفات الاجتماعية التي تمس الفئات الفقيرة والمعوزة في بلادنا، لكن الملاحظ أن وزارتكم لا تتعامل بجدية وفعالية مع هذا الملف، كما أنها لم تتخذ التدابير الضرورية والملموسة لتحسين أوضاع مؤسسة التعاون الوطني والنهوض بمهامها ومسؤولياتها.

لهذا نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول أسباب التلكؤ والتأخر الغير مبرر في إخراج النظام الأساسي لموظفي التعاون الوطني إلى حيز الوجود، هذا النظام الأساسي الذي ينبغي أن ينصف جميع فئات الموظفين والموظفات بالمؤسسة، سواء على مستوى الأجور أو على مستوى التعويضات المختلفة، ويمكن بالتالي حاملي الشهادات وضحايا الأقدمية المكتسبة والمتعاقدين، وكذا مكوني مراكز التدرج المهني من تسوية وضعيتهم الإدارية والحصول على التعويضات المستحقة، هذا بالإضافة إلى ايجاد حلول منصفة لفئة المساعدين التقنيين/الأعوان ؟ كما نسائلكم حول عدم عقد جلسات التفاوض مع

النقابات بحضور الوزارات المعنية : وزارة المالية والاقتصاد ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وذلك بغاية التداول في عين المكان و تسريع عملية إصدار النظام الأساسي؟

السيدة الوزيرة،

نسائلكن أيضا حول عدم المبادرة إلى إعادة النظر في القوانين والمراسيم المنظمة للمؤسسة والتي صارت متجاوزة ولم تعد تواكب متطلبات العمل الاجتماعي في بلادنا، حيث لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري منذ سنة 1972، الأمر الذي يؤثر سلبا على السير العادي للمؤسسة ويحول دون بلوغها الأهداف المتوخاة من إنشائها.

وفي هذا السياق نتوجه إليكم بالسؤال حول التدابير الواجب اتخاذها لتطوير مؤسسة التعاون الوطني وتحديث وسائل عملها وكذا هياكلها التنظيمية (المنظام l’organigramme) وتمكينها بالتالي من الإمكانيات المالية والبشرية واللوجستيكية الكافية للنهوض بمهامها وتنفيذ أهدافها بكل نجاعة وفعالية؟

لذا نسائلكن السيدة الوزيرة، حول الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم من أجل تمكين مؤسسة التعاون الوطني من الاستفادة من الإمكانيات المالية المهمة التي توفرها عقود البرامج contrats programmes التي تبرمها الدولة مع المؤسسات العمومية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

نازهي لحسن